

لبنان.. عزلة كورونا وعزلة الأيديولوجيا



عزلة ليس عن محيطهم الاجتماعي والحضاري والوطني فقط بل عزلة عن تاريخهم الذي لا يفصل عن تاريخ لبنان وسوريا وفلسطين، وعن تاريخ المنطقة العربية.

هذه العزلة في مؤداها الاجتماعي جعلت المجتمع المسنح بالأيديولوجيا عبارة عن تجمع بشري يفقد التنوع، بل ممنوع من التعبير عن تنوعه.

هذا المجتمع هو مجتمع مستسلم ومهزوم، فالقوة هي فعل تحرر دائم من كل استبداد وفعل انتماء إلى الشعب والذولة، وإلى محيطه العربي، ويكفي أن تشعر الجماعة الشيعية في لبنان في زمن الأيديولوجيا الإيرانية بأنها غير آمنة في محيطها العربي، ليمد بنيامين نتيناهو رجله ويطمئن إلى مقامه وإلى طول عمر حياته.

أبعد من ذلك، وكأنها تستبطن فعلا اجتماعيا يرتكز على ثقافة العزلة التي أسست لها الأيديولوجيا الإيرانية في الثقافة الدينية الشيعية في لبنان.

بالطبع لا علاقة بين الكورونا كفايروس يفكك بالإنسان، والأيديولوجيا الإيرانية كنموذج سياسي اجتماعي رسخ فكرة العزلة الثقافية والحدود السياسية بين الشيعة اللبنانيين، وكل من يحيط بهم من مواطنين لبنانيين أو من سورين وغيرهم من عرب.

فايروس كورونا كان دافعا موضوعيا نحو العزلة المنزلية، بينما كانت الأيديولوجيا الإيرانية في مثالاتها الشيعية اللبنانية وفي خلاصاتها الاجتماعية والسياسية والطائفية، مشروع عزل وانتكاف مفروض على هذه الجماعة اللبنانية، وضرب لكل ما قامت عليه هذه الجماعة ثقافيا وسياسيا منذ تأسست دولة لبنان الكبير، أي أن هذه الجماعة في الزمن الإيراني، تشكلت عناصر وجودها كطائفة على مجرى من الدماء سال في مواجهة بقية اللبنانيين، وعلى مواجهة جموع السوريين ممن رفعوا لواء الثورة، وعلى جموع العرب بما يمثلون من فضاء قومي وانتماء حضاري، شكل الشيعة العرب أحد روافده منذ ظهور الإسلام وانتشاره.

العزلة التي فرضتها جائحة الكورونا على اللبنانيين، قد تسمح بالنجاة من المرض الجسدي، وقد تتيح فرصة للعودة إلى الذات واكتشاف ضعف الجسد وقوته، والتقاط معنى الوجود الإنساني وغيابته في هذا العالم وفي هذا الوطن المقهور والمصدر، غير أن العزلة التي فرضها النموذج الإيراني على الجماعة الشيعية في لبنان، هي

الموتى، هو حزب الله الذي يجمع الكثيرين على أنه رسم لهذه المناسبات معالم جديدة، وأرسى قواعدها المستحدثة كي تتناغم مع أيديولوجيته الإيرانية، وسخر لتحقيق ذلك أجهزة إعلامية وأيديولوجية، من أجل صناعة مشهد واحد لا يتبدل بين قرية صغيرة أو مدينة كبرى، حتى الشعاع واحد والصورة من علي خامنئي إلى حسن نصرالله، بل الحرف المكتوب هو عينه من دون أن تظهر أي خصوصية يمكن أن تعبر عنها منطقة أو حي أو قرية.

العزلة التي فرضتها جائحة كورونا، تستبطن فعلا اجتماعيا يرتكز على ثقافة العزلة التي أسست لها الأيديولوجيا الإيرانية في الثقافة الدينية على المستوى الشيعي في لبنان

تبدل كل شيء في لحظة وصول الفايروس إلى لبنان. ثمة جهاز توقف عن العمل وظيفته تحويل المجتمع إلى كتلة متراسخة. مجتمع لا يظهر تنوعه إلى السطح بل يكتمه لحساب الطاعة والولاء. هو جهاز أمني يلتحف بالعبادة الطائفية والدينية ويعمل على واد الاختلاف لصالح الولاء باسم الأيديولوجيا.

العزلة التي فرضتها جائحة الكورونا، لا تشكل ردة فعل طبيعية وطبية من قبل الأفراد فحسب، بل بدت

علي الأمين
كاتب لبناني

لا يمكن التعامل مع فايروس كورونا بوصفه جائحة وبائية توزع شهادت الموت أو تاذن بحياة أطول، إنما أبعد من ذلك ليتحول في معرضه إلى مناسبة غير سعيدة بالطبع، لتعديل دفتر من السلوكيات والأديبات الجديدة حول العالم. في خضم المواجهة التي يخوضها معظم دول العالم في مواجهة جائحة كورونا، تبرز مؤشرات سياسية واجتماعية ودينية في سياق ما يرتبه عنصر الوقاية من تداعيات الفايروس على البشر.

التجمعات البشرية سواء كانت تظاهرات أو حفلات أو صلاة جامعة في المعابد الدينية أو زيارة المقامات الدينية والمراكز السياحية، وحتى الانتفاضات الشعبية، باتت في قانون المواجهة مع الجائحة المستجدة والقادمة من الصين، شرا مستطيرا وفعلا مدانا.

في لبنان الذي طالما كانت فيه التجمعات مظهرا من مظاهر الحياة، توافقت معظم الجهات الدينية وغير الدينية على نذ التجمع مهما كانت أسبابه، وباتت الدعوة إلى البقاء في البيوت دين الإعلاميين والسياسيين، وحتى المنتفضين على السلطة وسياساتها باتوا يبحثون عن وسائل جديدة للانتفاضة، لتقيم شر التجمع في الساحات والشوارع للتعبير عن رفضهم وغضبهم من السلطة وسياساتها.

الكورونا باتت بداية فعل تغيير اجتماعي يفتح مسارا جديدا، لا يعرف إلى أين سيؤول في بلد اعتاد فيه السياسة ورجال الدين، على إدارة التجمعات ورسم معالم سيرها وصياغة جملتها في النص اللبناني العام.

ليس مألوقا في الحياة الاجتماعية اللبنانية، إغلاق المنتجعات السياحية وأماكن اللهو والمطاعم، وليس معتادا إغلاق المساجد كمرکز لصلاة الجماعة ولا الأندية الحسينية التي تقوم بوظيفة الاجتماع بمناسبات الموت وحفلات الترويج الحزبي، ولا الكنائس التي تحتضن المصلين وأكامل الزواج وغيرها من مناسبات دينية.

ثمة اهتزاز في نظام السلطة الذي يشكل البعد الطائفي والديني، وهذا البعد يوفر لأحزاب شتى ولاسيما ذات النفوذ السلطوي مجالا لممارسة فعل التوجيه والقيادة وإصدار التعليمات، لإرساء المزيد من الانضباط والسير في ركب هذه الجهة أو تلك.

تفاوتت المنهجية بين هذه الجهة أو تلك، بقدر التفاوت في طبيعة الأيديولوجيا أو الانتماء، لكن السمة العامة في طبيعة التجمعات التي يجري استنفاها في الحياة اللبنانية، هي أنها تجمعات ذات طابع ديني وطاقفي.

على أن الأكثر افتتانًا بتجسير المناسبات الدينية وتلك المتصلة بوعاء

الانتخابات السورية..

تأجيل المؤجل

بهاء العوام
صحافي سوري

ليقولوا شعراً ومديحاً في سيادة الرئيس وعظمة قيادته، وعندما يؤمرون بالتصويت على القرارات يسارعون للإدلاء بصواتهم التي لا تعبر إلا عن أنفسهم. فهم لا يمتثلون خارج أسوار البرلمان إلا من ينتفعون منهم برشوة هنا ووساطة هناك.

منذ بدء الأزمة عام 2011 أجريت "انتخابات" مجلس الشعب السوري مرتين، المرة الثالثة التي تأجلت فيها بسبب كورونا لم تكن لتختلف عن المراتب السابقتين إلا في الأعضاء الذين سيفقون على خشبة المسرح ويصفقون للرئيس "البطل"، عندما يخرج ليتحدث عن انتصاراته على الأمارة الكونية التي تشرد بسببها نصف الشعب ومات، أو فقد، نحو مليون شخص.

واقع الحال يقول إن البرلمان السوري الذي سيولد في "انتخابات" شهر مايو المقبل، طبعاً إذا لم يضطر بشار الأسد إلى تأجيلها ثانية بسبب كورونا، سيكون النسخة الثانية عشرة من برلمان ما يسمونها بالجمهورية الثانية.

النسخة الأولى من البرلمان منقوص السلطة في الجمهورية الثانية ظهرت عام 1973. حيث أجريت أول "انتخابات" في زمن الأسد الأب، وصنع حافظ الأسد برلماناً على مقياس دستور جديد صاغه على مفاصله. ذات البرلمان بنسخته التاسعة هو من عدل القوانين في ليلة واحدة عام 2000، من أجل تخصيص بشار الأسد رئيساً للبلاد. جميع الأعضاء حينها وافقوا على التعديلات رغم أنوفهم، تماماً كما أجبر السوريون بعدها على انتخاب بشار رئيساً للبلاد المرة تلو الأخرى.

مجلس الشعب السوري بعد ثورة الثامن من مارس وسيطرة "الأسود" لم يعرف انتخابات ديمقراطية واحدة. أما قبلها فعاش العديد من التجارب كان أولها عام 1943. ومنذ ذلك التاريخ إلى اليوم مر على البلاد أكثر من خمسة وعشرين رئيساً. اثنا عشر منهم فقط هما حافظ الأسد وابنه بشار، حكما سوريا لمدة خمسين عاماً. وهيمونا خلالها على اثني عشر برلماناً، بما فيهم البرلمان المنظر في مايو المقبل. من ينتظر البرلمان الجديد بعد شهرين يفعل ذلك لأسباب شخصية بحتة، أما الذين ينتظرون برلماناً يأتي بحكومة ديمقراطية ورئيس منتخب، فهم سيواصلون انتظارهم المستمر منذ خمسة عقود. وسواء أكانوا في الداخل أم الخارج فإن كورونا لن يزيد من انتظارهم، لأن الوفاء الذي يقف بينهم وبين الانتخابات الديمقراطية التي تنتج مثل ذلك البرلمان، تحميها الدول ولا تحاربه كما تفعل مع كورونا.

ساحية الخطوة تبرز من جانبين أساسيين، الأول هو أن انتخابات مجلس الشعب هي أشبه بعملية تعيين تتم عبر مسابقة تديرها الحكومة من الألف إلى الياء. والثاني أن جميع أشكال الانتخابات في زمن عائلة الأسد باتت آخر اهتمامات السوريين. وهي لا تعنيهم إلا بقدر ما يجبرهم النظام على المشاركة فيها. وبالتالي لو أن الرئيس عين أعضاء مجلس الشعب مباشرة ودون مسرحية الانتخابات، أو أن الأجهزة الأمنية لا تجبر الناس على الذهاب إلى مراكز الاقتراع والمشاركة في هذه المسرحية، لكانت الانتخابات جرت في وقتها دون إصابة واحدة بالوباء.

الجانب الحقيقي الوحيد في قرار بشار الأسد بتأجيل انتخابات البرلمان الحالية هو المحافظة على امتداد عزوف السوريين عن المشاركة الحقيقية في هذا الاستحقاق منذ أن تقلد والده الحكم مطلع السبعينات من القرن الماضي. حينها حصر الأسد الأب كل السلطات في البلاد بيده، ويات دبير الحكومة والقضاء والبرلمان بقانون الأحكام العرفية الذي بقي دستور البلاد، حتى تجمل قبل عقد من الزمن واكتسب بحلة جديدة اسمها قانون مكافحة الإرهاب.

ورث الأسد الابن عن الأب ذات السلطة المطلقة على كل شيء في الدولة، وعلى مدار خمسة عقود متتالية حكم فيها ال الأسد البلاد، تحول مجلس الشعب إلى مؤسسة أمنية تجلس التشيخ العنفي، يقف أعضاؤه أمام كاميرات التلفزيون

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس.. دولة هزيلة المناعة تسابق الزمن الوبائي

بدائل تشغيلية أفضل، وتُفرد حكوماتها ميزانيات هزيلة للشأن الصحي، وتعيش مستشفياتها على وقع الإهمال والتجاهل، وتعرف مراكزها الصحية فراغاً رهيباً سواء بسبب المتقاعدين الذين لا يعوضون أو المهاجرين الذين لا يعودون، أن تسجل حضورها القوي والفاعل والاستباقي حيال وباء خطير مثل الكورونا.

لسنا في وارد بث جو التشاؤم، فالنقطة في الكادر الطبي الموجود على قلته كبيرة، والشخصية القاعدية التونسية قادرة على تجاوز الأخطار بأقل الأضرار، والأداء الاستباقي لحكومة إلياس الفخفاخ مقبول في العموم، ولكن في المقابل يجب الاعتبار بأن تونس مطالبة بإعادة قراءة لقيمة نموذج الدولة الراعية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنظر بعق للاضرار الرمزية والمادية التي سببها مزيد الاستجابة لمطالب المانحين الدوليين بالاستقالة من المجالات الاستراتيجية.

إن كان لكورونا من إيجابيات على المستوى البعيد على الأقل، فهي إسقاط الأساطير المؤسسة للدولة الليبرالية والنووليبالية، وبحض مقالات التخصص الكلي للمجالات الاستراتيجية ولاسيما منها الصحة والتعليم والسكن.

ومع هذا فإن بلادنا في حاجة في وقت لاحق إلى مراجعة عميقة لنموذج الخيارات الليبرالية للدولة الوطنية ولاسيما في قضايا الصحة والتعليم والسكن.

فنعندما يتم استفراغ الدولة من استحقاقاتها الاستشفائية حيال المواطن، ولما يتم أيضا استفراغ مجال الصحة من ملاحم العمومية، تصبح المستشفيات الحكومية عبارة عن مدافن جماعية ومجالات لاستشرء الأمراض، وتصبح المصحات الخاصة عبارة عن فضاعات تجارية صرفة مغلقة للأثرياء والمستطيعين، القادرين على اشتراء الشفاء بالمال والعافية بالنقود.

على هذا الأساس نتفهم القلق الشديد الذي يبديه وزير الصحة في تونس خاصة، وفي بعض الدول العربية والأوروبية عامة، وسعيه إلى التقليل الشديد من أثر الوباء والحيلولة دون تحوله إلى استحقاق استشفائي في مراكز العناية المشددة، لا فقط لأن تونس لا تمتلك البنية التحتية لمواجهة الوباء، بل لأن مجال الصحة مجال على هامش أولويات الدولة منذ عقدين على الأقل، حيث وقعت الدولة في حقه شبه استقالة ضمنية بقراها كل زائر للمستشفيات العمومية في البلاد.

وكيف لدولة مثل تونس، يُهاجر أطاؤها سنويا بالآلاف بحثاً عن

وهنا تتضح القيمة المعرفية لنموذج الكتلة التاريخية، لا فقط في صيغتها السياسية والإستراتيجية، بل في صيغتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية. فونس اليوم بحاجة إلى الكتلة التاريخية الوطنية الصماء، من أجل ضبط الأولوية الأساسية الكامنة في النجاة الجماعية من جائحة كورونا، والاتفاق على التحمل المشترك لأعباء تجاوز الأزمة.

وجهد وطني كامل لتحمل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية، لا بد أن يتجه لمصلحة معركة تحديد أولوية الحياة إزاء كل المسائل الأخرى

تونس بحاجة إلى استحداث كتلة تاريخية من المنظمات الاجتماعية والأحزاب والمجتمع المدني والقوى الحية في المجتمع، من أجل توسيع الخزان الإستراتيجي لتحمل أعباء الحرب ضد الوباء.

كورونا، حيث استهانت الدولتان بالوباء وتأخرت إجراءاتهما كثيرا مقارنة بالزمن الوبائي القاتل، الأمر الذي انجرت عنه المئات من الوفيات اليومية في دولتين كانتا تعبران عن الفرحة وحب الحياة. ومن بين الدلائل أيضا أن الدولة التونسية لا يمكنها التعويل على الوعي الجماعي الوطني والذي لم ينضب خلال الفترة الأخيرة بالشكل المطلوب مع مقتضيات الحالة الوبائية وتعاطى معها بكثير من التهورين.

ولا يمكنها أيضا الركون إلى حالة المرفق الصحي العمومي العاجز عن مسابقة الأوضاع الطبية اليومية، فما بالك بحالة طوارئ عامة وبإصابات ترتفع يوميا.

ولأن الإشكال في عمقه صار على شاكلة مكاسرة زمنية بين الدولة التونسية والوباء، فإن جهدا وطنيا كاملا لتحمل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية، لا بد أن يتجه لصالح معركة تحديد أولوية الحياة على كافة المسائل الأخرى. وهنا يمكن الإشكال، كيف للدولة التونسية، حكومة وشعبا، أن تتجاوز أزمة مستعصية على غرار محنة كورونا بالحد الأدنى من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، ودون أن تُرصد للآزمات التنموية القائمة ماسي اجتماعية قادمة.

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

الخطوات المعتمدة من قبل حكومة إلياس الفخفاخ والتي أخذت منحى تصاعديا في الأونة الأخيرة، تُشير إلى أن الدولة التونسية تسابق الزمن الوبائي لمرض كورونا والذي تسلسل إلى العديد من المحافظات التونسية وسجل إصابات تجاوزت العشرين.

تخوض حكومة الفخفاخ حربا ضروسا مع الزمان الوبائي، مستعينة بالمقاربة الوقائية للإجراءات، وبالسعي إلى التقدم خطوة عن المرض العضال الذي يخشى الجميع تفشيه في ظل قلة ذات اليد وافقار الجهاز الصحي التونسي للتجهيزات اللازمة لمواجهة. خلال أقل من أسبوع، تحولت المقاربة التونسية لإدارة الأزمة الصحية من الإجراء التفاعلي اللحظي والحيني، إلى الخطوات الاستباقية، فانتقلت من متابعة المرحلة الثانية من الوباء إلى استباق المرحلة الثالثة إن لم نقل المرحلة الرابعة.

وفي هذه الخطوات الاستباقية، عدة دلائل من بينها أن الدولة التونسية استفادت واستوعبت المحنة الإيطالية والأزمة الفرنسية في التعامل مع